مجلة الشروق للعلوم التجارية
الترقيم الدولي ISSN: 1687/8523
ترقيم دولي الكتروني Online :2682-356X
رقم الايداع بدار الكتب المصرية 2007/12870
البريد الالكتروني sjcs@sha.edu.eg
موقع المجلة : https://sjcs.sha.edu.eg/index.php
SH. A.
إكاديمية الشروق
عضو اتحاد الجامعات العربية
المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات

مصر وفرص الاستثمار والتصدير في أفريقيا جنوب الصحراء

أ.م.د/ ايهاب محمد يونس

أستاذ مساعد اقتصاد ومالية عامة

المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات

dr.ehab.younis@sha.edu.eg

كلمات مفتاحية :

افريقيا جنوب الصحراء، فرص الاستثمار والتصدير، التحديات وعوامل المواجهة.

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA : يونس، ايهاب محمد (٢٠٢١) مصر وفرص الاستثمار والتصدير في أفريقيا جنوب الصحراء مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد الثالث عشر، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، ص ٦٧ - ٩٨

مصر وفرص الاستثمار والتصدير في أفريقيا جنوب الصحراء

ا.م.د. ايهاب محمد يونس

أستاذ الاقتصاد المساعد - المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات - أكاديمية الشروق
البريد الالكترونى: dr.ehab.yunus@sha.edu.eg

المستخلص:

إنّ تمتع اقليم أفريقيا جنوب الصحراء بكثير من الموارد الطبيعية والبشرية القادرة على إتاحة العديد من فرص الاستثمار سواء الحالية أو المستقبلة؛ قد أدى إلى تنافس محموم بين القوى الدولية لمحاولة السيطرة على هذا الإقليم خاصة مع الأزمات التي يتعرض لها العالم الآن. ورغم هذا التنافس نجد أن استفادة مصر بالموارد المتاحة وفرص التصدير الهائلة لدى افريقيا متواضعة للغاية مقارنة بمكانتها التاريخية والجغرافية والسياسية فضلا عن امكانيات الاقتصاد المصري التي لم تستغل بعد. وعلى الجانب الآخر نجد أن هناك العديد من التحديات التي تواجه مصر في الاستفادة بفرص الاستثمار والتصدير لأفريقيا جنوب الصحراء؛ وهذا ما يتطلب إعداد استراتيجية لتعظيم الاستفادة بفرص الاستثمار والتصدير في هذا الإقليم.

كلمات محورية: افريقيا جنوب الصحراء، فرص الاستثمار والتصدير، التحديات وعوامل المواجهة

مصر وفرص الاستثمار والتصدير في أفريقيا جنوب الصحراء

يؤدي الاستثمار وكذا التصدير دورًا كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة أنه يعتمد على قيام المنشآت والمشاريع الإنتاجية والخدمية...الخ. والتي تؤدي بدورها إلى آثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة على العديد من المؤشرات الاقتصادية، مثل: ميزان المدفوعات، الموازنة العامة، الناتج المحلي الإجمالي، الطلب الإجمالي، مستوى التوظيف، الأسعار، توزيع الدخل والثروة، تأثيرات واسعة في المجالات السياسية والاجتماعية والتقنية والثقافية، وعلى المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. إلا أن الأمر لا يخلو من مخاطر بسبب التنافس العالمي، وسعي بعض الدول الكبرى لبسط الهيمنة والنفوذ على أسواق الدول الأفريقية.

قضية الدراسة: تتمثل قضية الدراسة في عدم استغلال مصر لفرص الاستثمار والتصدير المتاحة بدول أفريقيا جنوب الصحراء باعتبارها الامتداد الطبيعي للسوق المصري؛ رغم توافر الامكانيات العديدة التي يتمتع بها الاقتصاد المصري. فبالرغم من إعلان الحكومات المصرية المتعاقبة عن الاهتمام بزيادة الصادرات لأفريقيا، ووجود العديد من الاتفاقيات التجارية وكان آخرها اتفاقية التكتلات الأفريقية الثلاثية (الكوميسا والسادك وشرق أفريقيا Tripartite Free Trade Agreement) إلا أن هذا لم ينعكس ايجابيا على حجم التجارة المصرية مع أفريقيا والتي لا تزال ضعيفة مقارنة بدول أخرى وفي مقدماتها الصين، فقد قدرت الصادرات المصرية إلى أفريقيا بنحو ٣ مليار دولار عام ٢٠١٧ وهو ما يمثل ٠.٦٥% فقط من واردات أفريقيا، بينما تشكل الصادرات الصينية حوالي ١٨.٧% من إجمالي واردات أفريقيا في نفس العام.

أهمية الدراسة: تبدو أهمية الدراسة في طبيعة المرحلة التي يمر بها العالم الآن بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، حيث يوجد العديد من المشاكل الاقتصادية وفي مقدماتها استمرار عجز الميزان التجاري؛ وهو ما يتطلب ضرورة السعي نحو زيادة معدلات النمو الحقيقي، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية؛ وهذا يبرز مدى الحاجة إلى إعادة بناء المؤسسات بما يجعلها قادرة على المنافسة؛ ومن ثم زيادة الصادرات بما يتفق مع القدرات التي تتمتع بها مصر.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية أن مصر لم تستفد كما ينبغي من فرص الاستثمار والتصدير المتاحة خاصة في أفريقيا؛ وذلك لأنها تعانى من نقص القدرات المؤسسية والرؤية الواضحة، وهذا يطرح اشكالية أن المؤسسات الضعيفة (والفاسدة) والسياسات الاقتصادية السيئة تجعل الدول النامية غير قادرة على استغلال امكانياتها ومواردها المختلفة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى بيان فرص الاستثمار والتصدير في أفريقيا جنوب الصحراء من حيث بيان الفرص أو الامكانيات المتاحة، وكذا التحديات أو المعوقات بأشكالها المختلفة حتى نتوصل إلى آفاق المستقبل من خلال بيان كيف يمكن زيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية في أفريقيا.

منهج البحث: تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، حيث نحاول تحليل بيانات الموارد والفرص المتاحة في الدول الافريقية جنوب الصحراء، وكذا من خلال تحليل بيانات حجم الاستثمار الحالي ومقارنته بالممكن تحقيقه في المجالات المختلفة، كما تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في استعراض ما يتعلق بالموارد والتحديات المختلفة التي تتعرض لها الدول الأفريقية جنوب الصحراء.

خطة الدراسة: في إطار تحقيق أهداف السابقة فإننا سوف نتناول الموضوع في النقاط التالية.

أولا: فرص الاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء.

ثانيا: فرص التصدير للأسواق الأفريقية جنوب الصحراء .

ثالثا: التحديات الخارجية لفرص الاستثمار والتصدير في أفريقيا جنوب الصحراء

رابعا: برنامج لتفعيل الاستثمار والصادرات المصرية إلى الأسواق الأفريقية.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

المراجع

مقدمة:

رغم الامتيازات التي تقدمها الدول الأفريقية جنوب الصحراء فإن هناك قطاعات محدودة تحصل على مكاسب من الاستثمارات الأجنبية مثل البترول فى نيجيريا، الزراعة فى كينيا، التصنيع فى جنوب افريقيا. [١] وتبقى العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية والتنمية المحلية لا تزال محدودة فى كل القارة الافريقية رغم احتياج الدول الأفريقية للمستثمرين الأجانب من أجل رأس المال، التوظيف، التكنولوجيا، والعوائد التى يصنعها المستثمرين.[٢] كما تدل التحليلات الأخيرة لوقائع النمو بأن القطاع الدينامى للصناعة التحويلية يعتبر مفتاحا للنمو طويل الأجل.[٣] ورغم أن أفريقيا غنية بالموارد الطبيعية المتاحة إلا أن معظم السكان في القارة يعيشون في فقر مدقع؛ هذا الفقر يرجع إلى العيوب الهيكلية مثل أزمة الدين، العلاقات التجارية الدولية، وغياب إعادة التوزيع الوطني والدولي للموارد.[٤]

لكن مؤخرا نجد أن أفريقيا جنوب الصحراء تعد الإقليم الواعد في جذب المزيد من الاستثمارات حيث أصبح ذاك الإقليم محل أنظار الدول الكبرى، والتي تتنافس فيما بينها تنافسا محموما للاستحواذ على نصيب أكبر من الفرص المتاحة؛ ولم يكن يحدث ذلك التنافس على تلك الفرص إلا من خلال توافر الكثير من المقومات والمجالات المختلفة الذي يتمتع به هذا الإقليم.[٥]

---

[1] Ntwala Mwilima: Foreign Direct Investment in Africa, Labor resources and research institute, Africa Labour research network,sep,2003.

[2] Jenny Rebecca Kehl : Foreign investment and domestic development: Multinational and the state, Lynne Rienner publishers,USA,2009.

[٣] حوار حول التنمية الاقتصادية مع ولت ويتمان روستو: ترجمة د. صليب بطرس، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥،ص٧٩:٨٢

[4] The Norwegain council for Africa: Political Platform, Afrika.no

[5] New challenges, new opportunities: African agriculture in the 21st century ,Presentation of the Rural Poverty Report 2011 in Cape Town

أولا: فرص الاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء:

تتمتع دول افريقيا جنوب الصحراء بفرص كبيرة للاستثمار في العديد من المجالات نذكر منها:

١-تنمية الموارد البشرية:

حيث تأتي أهمية العناية بتنمية الموارد البشرية على رأس مجالات الاستثمار في أفريقيا، والتي يبلغ عدد سكانها قرابة ٩٣٤ مليون نسمة. وبالرغم من اهتمام بعض الجهات المستثمرة بالتنمية الحضارية للمجتمع، والبيئة والصحة، وزيادة معرفة الفرد والارتقاء بدرجة وعيه وقدراته عن طرق التعليم والتدريب، إلا أن الاستثمار في هذا الجانب لا يزال محدوداً ينتظر الكثير، فدول أفريقيا جنوب الصحراء ال ٤٨ يمثلون حوالي ١٤% من سكان العالم، خاصة وأن تقرير التنمية البشرية قد ذكر أن مؤشر التنمية البشريةHDIX يساوى ٠.٤٨٧ لهذا الإقليم .[٦]

٢-الزراعة في افريقيا جنوب الصحراء: تتعدد الفرص الاستثمارية للزراعة في افريقيا جنوب الصحراء) (IFAD Rural Poverty Report 2011 فطبقا لتقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلق بفقر الريف، حيث ذكر التقرير بأن أفريقيا تتميز بإمكانيات زراعية هائلة، من حيث التربة والموارد المائية، تؤهلها لأن تكون ضمانا للأمن الغذائي العالمي كما يرى كثير من الخبراء:

فهي تشتهر بمواردها المائية حيث يجري فيها ١٣ نهراً: (زامبيزي، شيري، بونجولا، ...الخ)، وأطولها نهر النيل الذي يبلغ طوله ٦٦٩٥ كم، إضافة إلى ارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطقها المناخية المتنوعة، ومخزونها

[6] Augustin Kwasi Fosuand Germano Mwabu: **Human Development in Africa,** United Nations Development Programme, Human Development Reports Research Paper June 2010.

الضخم من المياه الجوفية، وتقدّر الطاقة الكامنة للريّ في القارة الأفريقية بأكثر من ٤٢.٥ مليون هكتار، مع مراعاة الطاقة الكامنة للريّ لكلّ من الأحواض والموارد المائية المتجددة.

ومن حيث التربة فإن القارة نظراً لاتساع رقعتها الجغرافية تتميز بتنوع أقاليمها المناخية، وبمستويات ونوعيات مختلفة من التربة الغنية، و بمواسم زراعية متنوعة، وهو ما يجعل منها بيئة ملائمة لزراعة وإنتاج جميع المحاصيل والحبوب والخضروات، وتقدر نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها بحوالي٣٥% من إجمالي مساحة القارة، يستغل منها ٧% فقط في الزراعة بشتى أنواعها، ولا تزيد مساحة الزراعة المروية في الجزء الواقع جنوب الصحراء من أفريقيا عن ٥٠ كم من إجمالي ٢٣ مليون كم٢.

كما أن صغار الملاك الزراعيين ودورهم الفاعل قد أعاد إلى الأذهان نموذج عصر النهضة الاقتصادية الأوروبية وخاصة دور صغار الملاك الذي لعب دورا كبيرا في تحقيق تلك النهضة؛ وذلك من خلال تحول هؤلاء الفقراء إلى منتجين؛ ومن ثم ليس فقط توفير احتياجات المواطنين المحليين، لكن ايضا توفير فائض وتصديره إلى الخارج. هذا النموذج إذا ما تم تنفيذه خاصة في ظل التغيرات العميقة التي تحدث في الأسواق الزراعية والتي سوف تعطي مزيد من الفرص الجديدة والواعدة لصغار الملاك مما يدفعهم أكثر إلى زيادة معدلات انتاجيتهم . كما أن الحكومات تقوم بتحويل موارد أكثر إلى الزراعة وذلك لتحقيق هدف الاتحاد الأفريقي في زيادة الاستثمارات العامة في الزراعة لتصل إلى ١٠% من الموازنة العامة. هذا بالإضافة إلى وجود شراكات عديدة في بعض المناطق تسعى للوصول إلى بذور ذات انتاجية عالية واسمدة وتحسين خصوبة التربة ودعم التدريب التكنولوجي؛ كل هذا أدى في النهاية إلى أن صغار الملاك الزراعيين أصبحوا أكثر

نجاحا وذو انتاجية عالية. [٧] وقد دعا برنامج التنمية الزراعية في أفريقيا إلي تخصيص ٢٤٠ مليار دولار من الآن وحتى عام 2015 للاستثمار في الزراعة، أي بمعدل استثمار سنوي يصل إلي ١٧.٢ مليار دولار للرفع من درجة مساهمة الصادرات الزراعية من إجمالي الناتج القومي الإفريقي والتي لا تزيد عن ١٧ % حالياً.

٣- الطاقة في أفريقيا جنوب الصحراء:

رغم ضخامة الطاقة الكهرومائية الكامنة الهائلة في أفريقيا والتي تناهز ١ ٧٥٠ تيرا واط ساعة، ورغم إمكانية ضمان أمن الطاقة من خلال توليد الطاقة الكهرومائية، إلا أنه لا يُستغلّ حالياً سوى نسبة ٥ % من هذه الطاقة الكامنة.

جدول (١) الطاقة الكهرومائية الكامنة والقدرة الجاهزة في أفريقيا

البيان	طاقة كهرومائية كبرى(ميجاواط)		طاقة كهروبائية صغرى (ميجاواط)	
	جاهزة	كامنة	جاهزة	كامنة
شمال أفريقيا	1 541.67	-	26.45	52.65
غرب أفريقيا	638.82	3 740	11.64	1 178.08
أفريقيا الوسطى	4 819.95	218 605	18.59	241.17
شرق أفريقيا	418.24	4 380	7.92	418.24
أفريقيا الجنوبية	1 062.13	5 056	25.51	-

المرجع: المؤتمر الوزاري حول المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: ١٥-١٧ ديسمبر ٢٠٠٨

وبالنسبة لأهم مصادر للطاقة : النفط والغاز، فإن أفريقيا تعد المنطقة الأخيرة في العالم التي يوجد بها احتياطي هائل من النفط والغاز، لا تخضع لسيطرة مؤسسات

[7] منظمة الأغذية والزراعة: منتدى الخبراء الرفيع المستوى " إطعام العالم ٢٠٥٠" روما ١٢-١٣- اكتوبر ٢٠٠٩ .

الدولة، كما هو الحال في الشرق الأوسط، ويقدر الخبراء حجم النفط الأفريقي بين ٧ % و٩ % من إجمالي الاحتياطي العالمي، أي ما يوازي ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ مليار برميل خام، وهو أسهل وأسرع في استخراجه؛ فطبيعة المناخ الأفريقي تجعل من عمليات التنقيب وحفر الآبار أسهل وأسرع بالإضافة إلى أنها تتيح نقل الخام المتدفق من الآبار إلى سفن راسية عند السطح تقوم بأعمال التصفية والتكرير مباشرة وبحيث تصبح مشتقاته جاهزة للتحميل والتصدير على الفور، مع ما في اختصار الوقت بين مختلف مراحل استخراج النفط الأفريقي من وفر اقتصادي مشجّع للمستثمرين، إضافة إلى ذلك فإن النفط الخام المستخرج من إقليم خليج غينيا يعد من النوعية الممتازة، وتتوفر حقول النفط داخل القارة في كثير من الدول في شرق القارة وغربها ووسطها.

٤- التجارة في أفريقيا جنوب الصحراء:

إن استحواذ القارة الأفريقية بكل إمكانياتها على أقل من ١٢% فقط من حجم التجارة الدولية يثير التساؤل حول كيفية الاستفادة من تلك الإمكانيات حتى تتحول أفريقيا إلى شريكا فاعلا في التجارة الدولية وبما يتناسب مع إمكانياتها المادية والبشرية؟ ولا أدل على ذلك من أن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة تسعى من أجل زيادة تجارتها مع دول أفريقيا جنوب الصحراء حيث ارتفعت من ٧ مليار $ في عام ٢٠٠١ إلى ٢١ مليار $ في ٢٠١١ .

٥- تدفقات الاستثمار الأجنبي:

تدل الإحصائيات على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول أفريقيا جنوب الصحراء قد زادت من ٢٣ مليار $ في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٨ مليار $ في ٢٠١٠ ، وكما يذكر تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أن نسبة تدفقات رؤوس الأموال

الدولية إلى أفريقيا جنوب الصحراء سوف تزداد خلال الفترة القادمة كما يتضح من الجدول التالي.[٨]

جدول (٢) صافي التدفقات النقدية لأفريقيا جنوب الصحراء بالمليار دولار

	2008	2009	2010	2011	2012e	2013f	2014f	2015f
Capital Inflows	43.4	47.0	61.1	64.2	65.0	68.3	76.2	86.1
Private inflows, net	38.4	37.1	47.8	52.7	54.5	58.8	68.9	81.0
Equity Inflows, net	33.4	43.2	42.7	44.1	47.4	53.7	61.3	69.0
Net FDI inflows	39.1	32.5	26.7	35.7	37.7	42.4	48.7	55.6
Net portfolio equity inflows	-5.7	10.7	16.0	8.4	9.7	11.3	12.6	13.4
Private creditors: Net	5.0	-6.2	5.1	8.6	7.1	5.1	7.6	12.0
Bonds	-1.6	2.0	1.4	6.0	7.0	5.0	5.0	7.0
Banks	2.3	0.5	0.5	3.1	0.9	1.2	1.8	2.9
Short-term debt flows	4.4	-9.5	2.8	-0.5	-0.9	-1.2	0.6	1.2
Other private	-0.1	0.8	0.5	-0.05	0.1	0.1	0.2	0.9
Official inflows, net	5.0	9.9	13.3	11.4	10.5	9.5	7.3	5.1
World Bank	1.9	3.1	4.0	3.2	3.3			
IMF	0.7	2.2	1.2	1.4	1.3			
Other official	2.4	4.6	8.2	6.8	5.9			

Note: e = estimate, f = forecast

e = estimate, f = forecast

/a Combination of errors and omissions, unidentified capital inflows to and outflows from developing countries.

Source: World Bank

هذه الزيادة ترجع إلى مقومات هامة توافرت لدى تلك الدول منها:زيادة الاستقرار السياسي، نمو الطبقة الوسطى، تقليل العوائق وتسهيل التدفق الداخلي.

يتضح من بيانات الجدول السابق توقع تحسن واضح في المؤشـــرات الاقتصـــادية لدول أفريقيا جنوب الصحراء، فبالنسبة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وإن كانت ستنخفض بالنسبة للدول النامية بسنبة ٦.٦% إلا أنها ستبقى شبه مستقرة بالنســبة لأفريقيا جنوب الصحراء، حيث أنها كانت تمثل ٥.٣ % من الناتج المحلـــي عـــام ٢٠١١ وتمثل ٥% في ٢٠١٢ ومتوقع ٤.٧% في كل من ٢٠١٣ و٢٠١٤ علـــى التوالي، و٤.٩ % من الناتج المحلي عام ٢٠١٥ .[٩]

[8] World Bank: Global Economic Prospects , Assuring growth over the medium term January 2013

[9] World Bank: Global Economic Prospects , Assuring growth over the medium term January 2013

كما تشير منظمة الكوميسا في تقرير الاستثمار السنوي إلى تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية وإن المؤشرات تدل على بداية ازدياد التدفقات مرة أخرى حيث تدل الاحصائيات على تزايد نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٨% لعام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩.[١٠]

ويشير تقرير مؤسسة ارنست آند يونج لعام ٢٠١٣ أن حصة افريقيا من اجمالي رأس المال المستثمر عالميا ارتفعت من ٧.٨ % في ٢٠١٢ إلى ٨.٢ % في ٢٠١٣ واظهر التقرير انخفاض التدفقات الاستثمارية إلى شمال افريقيا بنسبة ٢٨.٧% في وقت ارتفع فيه الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٤.٧% في ٢٠١٣؛ وأدى ذلك إلى اتساع الفجوة بين المنطقتين بعد استئثار افريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٨٠% من اجمالي حجم استثمارات القارة.

وتشير البيانات الأخيرة ان عدد مشروعات الاستثمار المباشر في افريقيا بلغ في ٢٠١٣ نحو ٧٥٠ مشروع، وأن هذا العدد بلغ ضعف المشروعات قبل الأزمة المالية العالمية، وقد تصدرت بريطانيا قائمة الدول الأكثر استثمارا في افريقيا جنوب الصحراء حيث بلغ نصيبها ١٠٤ مشروعات، تلتها الولايات المتحدة ٧٨ مشروع ، ثم جنوب افريقيا ٦٣ مشروع ثم الهند ٤٩ مشروع ثم الامارات ٤٧ مشروع ثم مصر ٤٤ مشروع.

ثانيا: فرص التصدير للأسواق الأفريقية:

إن الأسواق الأفريقية تعتبر أسواقا تقليدية، ومجالا واعدا للصادرات المصرية ، وخاصة صادرات منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعد منتجات يزيد عليها الطلب في هذه الأسواق، خاصة أن هذه الأسواق تتميز بالمساحة الواسعة، وبالحجم الضخم من العملاء المرتقبين.

[10] COMESA Investment Report 2011

ونجد أن صادراتنا بصفة عامة لدول أفريقيا محدود للغاية بالمقارنة بإجمالي الصادرات للأسواق الخارجية ، وهى في حدود ٢% تقريبا، وكذلك وفقا لإحصائيات عام ٢٠٠٥، نجد أن صادراتنا إلى الدول أعضاء منظمة الكوميسا (دول جنوب وشرق أفريقيا) حوالي ٥٣٢.٦ مليون دولار، بينما نجد وارداتنا منها لنفس العام يبلغ نحو ٢٧٩.٥ مليون دولار، أي بفائض تجاري لصالحنا يبلغ نحو ٢٥٣.١ مليون دولار، بينما في عام ٢٠٠٠ – بعد انضمام مصر مباشرة إلى الكوميسا – بلغت الصادرات ٩٥.٤ مليون دولار، وكانت الواردات لنفس العام ١٨٩.٩ مليون دولار، وذلك بعجز تجاري بلغ (٩٤.٥) مليون دولار، وهذا يوضح أن هذه السوق سوق واعدة لصادراتنا حيث انقلب العجز إلى فائض وبنسبة كبيرة خلال خمس سنوات.

ورغم ذلك يشهد الواقع بضعف حجم التجارة الخارجية لمصر مع الدول الأفريقية جنوب الصحراء سواء صادرات أو واردات كما يوضحه الشكل التالي.

صادرات وواردات مصر من الدول الأفريقية غير العربية بالمليون دولار

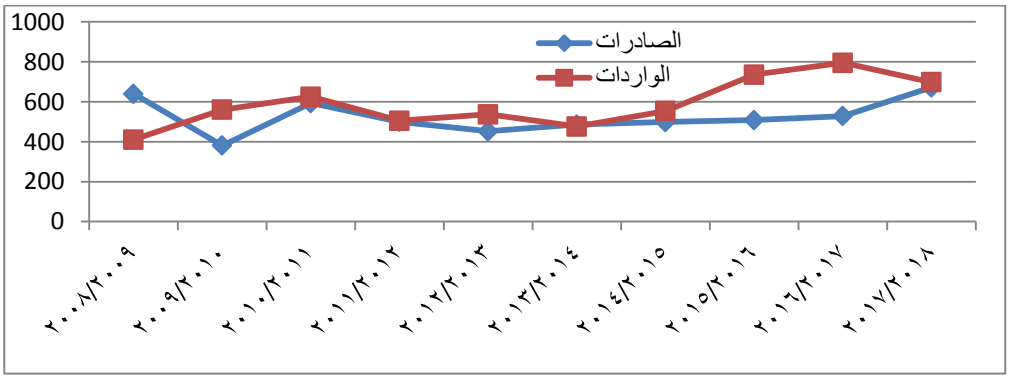

المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية أعداد مختلفة.

وكذلك نجد أن السوق الأفريقية بها ما يقرب من المليار نسمة ، منها أعداد كبيـــرة تضمها دول الكوميسا، كما أن هناك ميزة التخفيضات الجمركية التي تصـــل إلـــى

١٠٠% بين ١٣ دولة من دول هذه السوق، وهناك دولتان تصل نسبة التخفيضات الجمركية إلى ٨٠% ، ودولة واحدة ١٠% ، وتستثنى سوازيلاند من تطبيق أحكام منطقة التجارة الحرة نظرا لعضويتها بالاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (SACU) الذي يجمع كل من: جنوب أفريقيا ، وبتسوانا، وناميبيا، وسوازيلاند، مما يعطي ميزة تنافسية للصادرات المصرية، خاصة تلك التي تتميز أساسا بسعر تنافسي، وجودة مناسبة ونجد أن هذا ينطبق على صادرات منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير.

-الصادرات المصرية والكوميسا:

تم التوقيع على اتفاق المنطقة التفضيلية لدول جنوب وشرق أفريقيا (الكوميسا) والتي تضم ٢٠ دولة، عام ١٩٩٣ ، وهى تهدف لخفض التعريفات الجمركية، وإزالة العوائق غير الجمركية، وإنشاء سوق مشتركة، بحيث تلغى تدريجيا كافة القيود الجمركية وغير الجمركية بين هذه الدول ، وبالتالي تتحرر تجارة السلع والخدمات المنتجة داخل السوق المشتركة من هذه القيود ، وكذلك ضمان حرية حركة رؤوس الأموال والاستثمارات من خلال سياسات مشتركة تتيح بيئة مواتية للاستثمارات في دول السوق الذي حل محل المنطقة التفضيلية ، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في ٨ ديسمبر ١٩٩٨ ، وقد انضمت مصر بعضوية كاملة في ٢٩ يونيو عام ١٩٩٨ إلى اتفاقية الكوميسا ، وقد أعلن مؤتمر قمة الكوميسا الذي عقد في مدينة لوساكا في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠ عن قيام منطقة تجارة حرة بين دول التجمع في إطار إنشاء السوق المشتركة بينها ، مما يعود بالعديد من الفوائد على مصر أهمها:

- فتح أسواق جديدة في أفريقيا.
- تعويض ما يتناقص من الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

– حصول الشركات الصناعية المصرية على احتياجاتها من المواد الخام بأسعار اقل من تلك التي يتم استيرادها من دول أخرى غير أعضاء الكوميسا ، مما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية.

ثالثا: التحديات الخارجية لفرص الاستثمار والتصدير في أفريقيا جنوب الصحراء:

تتعدد التحديات الخارجية التي تواجه مصر وتقف حجر عثرة أمام استغلال مواردها البشرية والطبيعية التي وهبها الله تعالي للاستثمار في أقليم دول أفريقيا جنوب الصحراء ، وسنعرض لبعض من هذه التحديات تباعا.

١– التنافس المحموم على أفريقيا جنوب الصحراء:

كانت ثروات أفريقيا من أسباب الهجمة الاستعمارية الغربية عليها في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، كما كانت سببًا في بعض الحروب الداخلية. واليوم تتسابق الدول نحو أفريقيا في تنافس محموم، في مقدَّمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين وروسيا إضافة إلى إيران وتركيا وماليزيا والهند وكوريا وتايوان والبرازيل، جميعها تسعى للنفاذ إلى ثروات القارة و خاصة مصادر النفط فيها.

لقد أدى هذا التنافس إلى مخاوف من وقوع صدام مسلح بين القوى المتنافسة يجعل من أفريقيا ميداناً لحرب عالمية ثالثة، أو يعيدها مستعمرات خاضعة لبعض الدول ذات الهيمنة والنفوذ كالولايات المتحدة وفرنسا. يؤكد هذه المخاوف ويزيدها الوجود العسكري الأجنبي ومشروعاته المتعددة وقواته وقواعده المنتشرة في مناطق متفرقة داخل القارة، وفوق المياه المحيطة بها، كالقواعد الفرنسية والأمريكية.

كما يتوقع أن تزداد وتيرة التنافس مستقبلاً؛ وذلك من خلال ما يشهده الواقع والظروف المحلية والدولية، وهي تزايد حاجة الدول للموارد الطبيعية في ظل تناقص حاد في إمكانية امتلاكها، يقابلها ضعف في المقدرة والإمكانيات الإفريقية من حيث استغلالها ذاتياً في ظل تزايد سكاني كبير في إفريقيا؛ وهذا ما دفع البعض إلى القول ب " لعنة الموارد: التي تعجز أفريقيا عن استغلالها وهي السبب في الصراع عليها من قبل الدول الأخرى"

ويمكن الإشارة إلى أن ازدياد وتيرة التنافس والصراع الدولي حول إفريقيا يؤدي إلى تكالب الدول حولها، وبالتالي يزيد من عدم مقدرتها من التقدم نحو التنمية والتطور مما يزيد من تفاقم إشكالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعقيد وتأزيم مستقبلها.[١١]

ولا أدل على ذلك من زيادة التنافس بين الدول الكبرى على زيادة تجارتها مع دول أفريقيا منذ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ ونسبة الزيادة خلال هذه الفترة ، وذلك كما يتضح من الشكل التالي.

شكل (١٤)

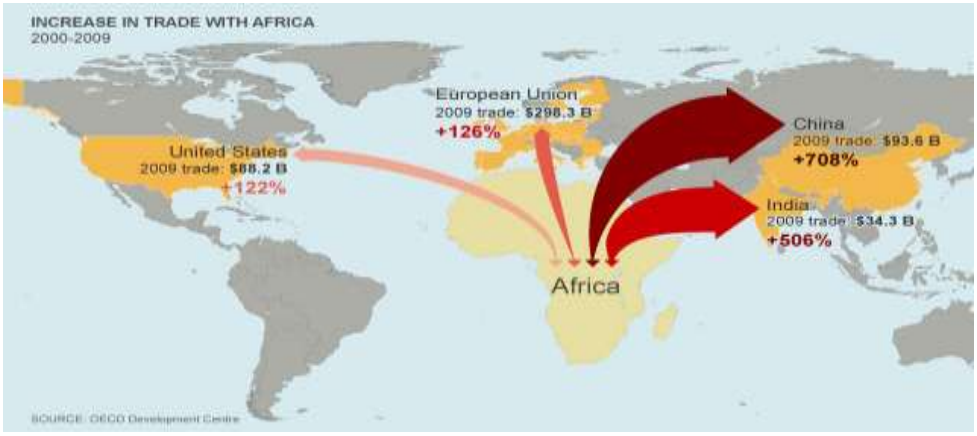

[١١] د. ياسر أبو حسن: صراع القوى العظمى حول الموارد في أفريقيا: أنموذج التنافس الأمريكي- الصيني على السودان، دراسات أفريقية

٢- تعدد المنظمات الاقتصادية الأفريقية:

رغم أن الاتحاد الأفريقي يعد تطورا نحو التعاون السياسي والاقتصادي بين دول القارة، والذي جاء بعد التحول من منظمة الوحدة الأفريقية، إلا أن المنظمات الاقتصادية لم تصل إلى هذا الاتحاد أو التعاون بعد، حيث ان هناك العديد من المنظمات منها:السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر (IGAD)، التجمع الاقتصادي لوسط أفريقيا (ECCAS)، تجمع شرق أفريقيا (EAC)، تجمع تنمية جنوب أفريقيا (SADC).

هذا فضلا عن المنظمات والمؤسسات الأخرى، والتي تؤدي في النهاية إلى تشتت الجهود، وضياع الموارد وتبديد الفرص المتاحة. ويرجع هذا التعدد وذلك التشتت إلى اختلاف المصالح السياسية والاقتصادية بين تلك الدول؛ والذي يرجع في المقام الأول إلى السياسة الامبرالية التي ما زالت تطبقها الدول الكبرى عن طريق إثارة الفوضى وخلق الفرقة وتأليب الصراعات العرقية وغيرها. إن واقع الدول الأفريقية جنوب الصحراء يشهد بذلك حيث أن معظم الدول حديثة الاستقلال كما يتضح من شكل(١٣) كذلك يبين شكل(١٤)المنظمات الاقتصادية ومدى تداخلها مع بعضها البعض.

شكل (١٥) تاريخ استقلال بعض الدول الأفريقية

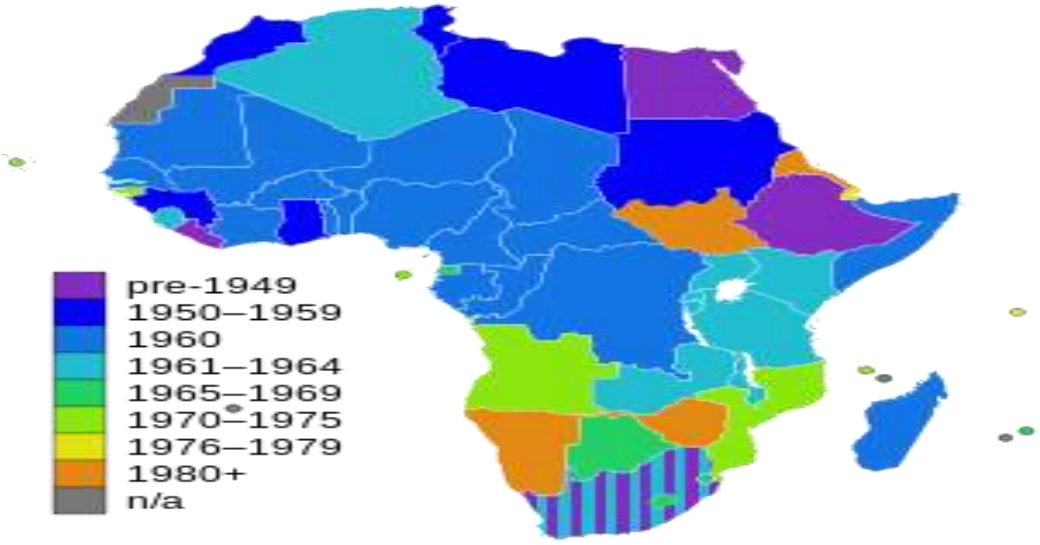

شكل (١٦) المنظمات الاقتصادية الأفريقية

خريطة خاصة بالتجمعات الاقتصادية الأفريقية:

CEN-SAD COMESA EAC ECCAS ECOWAS IGAD SADC UMA

وأمام هذه التحديات سواء كانت داخلية أو خارجية ليس أمام دول الإقليم طريق آخر سوى وضع استراتيجية تقوم على على حسن تقدير الفرص المتاحة بما تتضمنه من موارد ومجالات مختلفة، ثم دراسة تلك التحديات التي يتعرض لها الأقليم؛ ومن ثم وضع العلاجات المناسبة والخطط الطموحة،

رابعا : برنامج لتفعيل الصادرات المصرية الى الأسواق الأفريقية:

إن الأسواق الأفريقية تعتبر من الأسواق الواعدة للمنتجات المصرية، والتي يمكن دخولها بشكل أيسر من أية أسواق أخرى، وخاصة لصادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأنها تعتبر من أسواق "السلع الموجودة" أي أن المستهلك يشتري السلعة المعروضة بالسوق لأنه ليس لديه حرية اختيار كبيرة نظرا لندرة المعروض، ونبين فيما يلي البرنامج المقترح لتنشيط صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الخارجية بشكل عام، والأسواق الأفريقية بشكل خاص.

ويشمل هذا البرنامج ثلاثة محاور هي:

(أ) السياسات الحكومية:

– التعاون والتنسيق بين وزارة التجارة والصناعة وبين مراكز البحوث لتحديد المنتجات ذات الميزات التنافسية للعمل على تنميتها وتجويدها لتكون أساسا لصادراتنا.

- زيادة حوافز الاستثمار للمشروعات التي تعمل على توجيه إنتاجها للتصدير، وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

– إنشاء آلية مشتركة بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة الخارجية من جهة، وبين المنظمات غير الحكومية من جهة أخرى لتنمية الصادرات.

- رد الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات التي سددها المصدرون عن المكونات المستوردة والمستخدمة في إنتاج السلع الصناعية المصدرة، وذلك بعد إتمام عملية التصدير مباشرة.

- تفعيل دور صندوق دعم الصادرات ليغطى الإعفاءات في الرسوم المفروضة على المصدرين كحافز لتنمية الصادرات .

- اكتشاف الفرص التصديرية عن طريق الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية، وتعريف المصدرين خاصة من مصدري المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكافة المعلومات المتعلقة بها، وإعداد دراسات السوق عن حجم الطلب، وخصائص المنتجات المطلوبة في السوق الخارجية.

- الترويج لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى المستوردين الرئيسيين بالتنسيق مع مكاتب التمثيل التجاري بالخارج.

- بالنسبة لمشكلات النقل، خاصة بسبب محدودية شبكة الطرق فى قارة أفريقيا، وتواضع إمكانيات بعضها، هنا تبدو أهمية تكامل الجهود بين وزارتي التجارة والصناعة والنقل وذلك كما يلي:

– زيادة الخطوط الجوية التي تربط بين مصر ودول أفريقيا.

– زيادة مساحات الشحن الجوى على خطوط الطيران الوطنية خاصة إلى دول الكوميسا.

– خفض رسوم النقل والشحن خاصة بالنسبة للشحن الجوى، حيث أنه ضروري للسلع سريعة التلف، وكذلك تحديد أسعار مناسبة للشحن البرى، والبحري، لتكون صادراتنا أكثر تنافسية مع مصدري السلع البديلة.

- إنشاء العديد من شركات الشحن والتفريغ بالموانى المصرية ، مما يخلق تنافسا بينهم ، يسهم في خفض تكلفة الشحن والتفريغ ، وبالتالي إعطاء أسعار تنافسية.

- إعداد خطط وجداول دورية عن المعارض المصرية التي تقام في الدول الأفريقية – خاصة دول الكوميسا – حتى يتسنى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المشاركة فيها لعرض منتجاتها ذات القدرة التنافسية العالية.

- تكليف مكاتب التمثيل التجاري بالخارج لإعداد دراسات مبدئية وتفصيلية عن الأسواق الأفريقية المستهدفة، وتقدم لغرف التجارة والصناعة ، تتضمن ما يلي:

– حجم الطلب المتوقع على السلعة أو الخدمة المستهدف تصديرها.

– خصائص المنتج وفقا لأذواق وتوقعات العملاء المرتقبين بكل سوق أفريقية على حدة.

– طرق التغليف والحزم لهذه السلع وفقا لحاجات كل سوق.

– توقيت الطلب على المنتج بكل سوق.

– التوزيع الجغرافي للطلب بكل سوق على حدة، بما يفيد في تحديد هيكل قنوات وشبكات التوزيع ودراسة السلع المنافسة.

– تشجيع البنوك على تمويل صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة وذلك بالاشتراك مع شركة ضمان الصادرات.

(ب) إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يجب على إدارة أي مشروع من هذه المشروعات أن تساهم في تحقيق الأهداف القومية، مما يجعلها تسعى لتنمية صادرات مشروعه إلى الأسواق الخارجية وخاصة إلى الأسواق الأفريقية، وهناك العديد من هذه المشروعات تتمتع

بميزة تنافسية، أهمها صناعة الملابس الجاهزة، والصناعات الجلدية، وصناعات خان الخليلي، وصناعة الأدوات المنزلية وغيرها، وهي سلع لم ندخل بها إلى هذه السوق بعد.

لذا كان لزاما وجود عدة مقومات أهمها:

– أن توضع خطط وبرامج المشروع بهدف التصدير، وبالتالي الوقوف على حاجات وتوقعات العملاء بكل سوق من الأسواق المستهدفة.

- جعل الأسواق الأفريقية، النشاط الرئيسي ضمن أنشطة الإدارة التصديرية، مما يتطلب معرفة حجم الطلب وتوقيته وأنماط الاستهلاك وخصائص المنتج المطلوب وغير ذلك.

– ألا يكون التصدير تخلصا من فائض السوق المحلية، بل تكون المنتجات خصيصا للتصدير، واقتناص الفرص التصديرية.

– العمل على التحسين المستمر في مستوى المنتجات المصدرة لاكتسابها ميزة تنافسية، وعدم الاعتماد على أن بعض الدول الأفريقية تعتمد مواصفات جودة اقل عن المواصفات القياسية للأسواق الأوروبية والأمريكية وغيرها.

- مراعاة عدم اختلاف وتضارب أسعار تصدير المنتج الواحد، مع مراعاة تناسب وتنافسية أسعار المنتج المصدر مع أسعار المنتجات المنافسة.

– الاهتمام بالتغليف الجيد والفاعل للسلعة، والذي يحافظ على السلعة، ويمنح قبولا سيكولوجيا وماديا من جانب العميل المستهدف، وذلك على أن تظهر البيانات الكافية عن المنتج (خصائص – مكونات – رتبة – مكان الصنع – تاريخ الإنتاج – تاريخ انتهاء الصلاحية .... الخ)، وذلك في مكان مناسب على الغلاف.

– الحرص على التواجد المستمر في المعارض الدولية المتخصصة، مع جهد إعلامي متميز، وذلك بالتنسيق مع مكاتب التمثيل التجاري بالخارج .

- إنشاء شركات للتسويق – أو الشركات القائمة – للعمل على التصدير عن طريق توفير مخازن للبضاعة الحاضرة بالأسواق الأفريقية الواعدة خاصة دول الكوميسا، وذلك إما بالشراء أو تأجير مساحات لهذه المخازن، بحيث تموِّن هذه المخازن، وتلبى الطلب على منتجاتنا في الأسواق الخارجية.

وهذه الأمور تجعل السلعة المصرية المصدرة عليها إقبال من جانب الأسواق الأفريقية ، ويعمل أيضا على زيادة الصادرات سنة بعد أخرى ، وازدياد النقد بالمنتج المصري.

(ج) غرف التجارة والصناعة:

إن غرف التجارة والصناعة لها دور كبير في تنمية الصادرات، خاصة صادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولتفعيل هذا الدور فإنه يجب ما يلي:

-إنشاء لجان مشتركة من رجال الأعمال المصريين والأفارقة، مما يتيح فرصا مشتركة للمبادلات التجارية.

-إنشاء شركات وطنية للتسويق، وأخرى مشتركة مع شركات أفريقية، مما يعمل على زيادة فرص التصدير ونمو أحجام المبادلات التجارية بين مصر والدول الأفريقية، خاصة إذا عملت هذه الشركات على دراسة الأسواق الأفريقية، وإعداد المزيج التسويقي المناسب (منتج– سعر– ترويج – توزيع) لكل سوق بما يناسب خصائصها وتوقعات العملاء بها، مما يسهم أيضا في التعاون مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، لتجميع منتجاتها لإمداد الأسواق الأفريقية المستهدفة بها.

- إعداد وتنفيذ زيارات للاتحادات الأفريقية المناظرة إلى مصر، بغرض ترويج المنتجات المصرية خاصة منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الأفريقية.

مما تقدم فإنه بنمو صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ستسير قاطرة الاقتصاد القومي، ويسد جزءا ليس بالقليل من عجز الميزان التجاري إلى جانب ما تقدم من إيجابيات.

أولا: النتائج:

تبين من العرض السابق صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة حيث توصلت إلى العديد من النتائج منها:

- عدم نجاح المؤسسات المصرية في الاستفادة بفرص الاستثمار المناسبة في دول افريقيا جنوب الصحراء بما يتفق مع إمكانياتها ، كما ذكرت ذلك منظمة الاونكتاد.

- ارتفاع نسبة الفساد في الدول الأفريقية خلال الفترة الماضية ساهم إلى حد كبير في طرد العديد من فرص الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن التعقيدات الإدارية والإجرائية.

- أن العامل الرئيس لإحداث تنمية اقتصادية وزيادة معدل الاستثمار سواء وطني أو أجنبي هو الإصلاح السياسي وإصلاح المؤسسات السياسية بما يضمن علاج كل المعوقات التي تعاني منها تلك المؤسسات.

- تتعدد المعوقات الداخلية الهيكلية التي تعاني منها دول أفريقيا جنوب الصحراء، وكذا التحديات الخارجية والتي لا تقل ضراوة عن المعوقات الداخلية، بل ربما تكون التحديات الخارجية وخاصة التنافس المحموم على دول الإقليم هي التي تفتعل

تلك المعوقات الداخلية وخاصة عدم الاستقرار السياسي وكثرة النزاعات والصراعات.

– أن مستوى التعاون بين دول الإقليم ليس بالقدر الكافي خاصة مع تعدد المنظمات الاقتصادية الإقليمية والتي تؤدي في النهاية إلى تشتت الجهود، وعدم إمكانية مواجهة التحديات سواء كانت داخلية أو خارجية.

ثانيا: التوصيات:

– ضرورة أن تتبنى مصر الدعوة إلى عقد مؤتمر من خلال إجراء دراسة متعددة الجوانب لتحقيق الاندماج الكامل بين المؤسسات والمنظمات الأفريقية المختلفة وخاصة التجمعات الاقتصادية المتعددة؛ لأن ذلك هو الذي سيؤدى حتما إلى القضاء على النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي؛ ومن ثم تهيئة المناخ لتطبيق الاستراتيجية السابقة، ومن ثم تحقيق الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة، ليس هذا فحسب بل ولخلق فرص استثمارية جديدة.

– أيضا يمكن أن تتبنى مصر كذلك دعوة لتوحيد جهود مؤسسات التمويل والمساعدات المختلفة لدول أفريقيا جنوب الصحراء في كيان واحد، مما يوفر تمويلا أكبر ودعما أوسع لكافة الدول وفي شتى المجالات بدلا من الجهود الفردية لكل مؤسسة من تلك المؤسسات، أو على الأقل كمرحلة أولى يمكن تنسيق الجهود فيما بينهم وتحديد الأنشطة والمجالات التي يمكن أن تساهم في خلق بيئة جيدة للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي؛ مما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة خاصة في الدول الفقيرة.

– إذا ما أرادات دول أفريقيا جنوب الصحراء الاستفادة الحقيقية من الاستثمار الأجنبي المباشر فعليها أن تستفيد بتجارب الدول الأخرى والتي ذكرنا بعضها، كما

عليها أيضا أن تستفيد بالدراسات العديدة التي تعرضت لعوامل جـــذب ومعوقـــات الاستثمار الأجنبي خاصة التي تتحدث عن النظم والمؤسسات السياسية.

– ضرورة العمل على تطبيق استراتيجية جذب الاستثمار وتفعليه مستقبلا.

– ضرورة أن يلعب الاتحاد الأفريقي دورا هاما خلال المرحلة الحالية والمستقبلية من أجل تحقيق الاستقرار السياسي خاصة في الدول محل النزاعات والصراعات المسلحة، وكذا من أجل خلق بيئة جاذبة للاستثمار، حتى يتم الاستفادة من الموارد المتاحة.

المراجع:

أولا: باللغة العربية:

- المصرف العربي للتنمية في أفريقيا، التقرير السنوى ٢٠١١.

- حسين عبدالمطلب الأسرج: استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

- حوار حول التنمية الاقتصادية مع ولت ويتمان روستو: ترجمة د. صليب بطرس، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.

- د. عمر الجبلي الشيخ الأمين: التعاون العربي الأفريقي من أجل منافع اقتصادية متبادلة: المحفزات والتحديات في ظل العولمة، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ٢٠٠٩.

- منظمة الكوميسا: مؤتمر قمة الكوميسا السادسة عشرة لرؤساء الدول والحكومات، "تعزيز التجارة البينية في إقليم الكوميسا من خلال التنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" كمبالا – أوغندا 24نوفمبر2012 .

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: التدفقات الرأسمالية إلى مصر وسياسات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر، اكتوبر ٢٠٠٣

- منظمة الأغذية والزراعة: منتدى الخبراء الرفيع المستوى " إطعام العالم ٢٠٥٠" روما ١٢-١٣- اكتوبر ٢٠٠٩.

- منى قاسم: الاصلاح الاقتصادى فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

- د. ياسر أبو حسن: صراع القوى العظمى حول الموارد في أفريقيا: أنموذج التنافس الأمريكي–الصيني على السودان، دراسات أفريقية.

ثانيا: باللغة الإنجليزية:

- ADEL ZBIDA: Analysis of Foreign Direct Investments in Hungary ,Thesis of PhD Dissertation,2011.
- Africa Development Indicators Factoids 2011.
- albankaldawli.org
- Augustin Kwasi Fosu and Germano Mwabu: Human Development in Africa, United Nations Development Programme, Human Development Reports Research Paper June 2010.
- Association for the Development of Education in Africa (ADEA) – 2012, Education in Reconstruction: Promising Practices andChallenges in Four Post-Crisis Countries
- Bassem Kamar& Damyana Bakard : The Reforms needed to attract more FDI in Egypt : Lessons Form The CEEC experience , the ninth Annual Conference of the Economic Research Forum for Arab countries, Turkey and Iran,26-28 Oct.2002.
- Climate Investment Funds: Creating the climate for change,2012 Annual Report
- Common Market for Eastern and Southern Africa, Annual Bulletin of Infrastructure Statistics 2011
- COMESA Investment Report 2011
- Devrim Dumludge: Political institutions and Foreign direct investment flows into developing countries, Marmara University, department of economic, Istanbul, turkey, 2010.
- DOING BUSINESS 2013 ,Smarter Regulations for Small and Medium-Size Enterprises
- EAST AFRICAN COMMUNITY: EAC DEVELOPMENT STRATEGY (2011/12 – 2015/16) DEEPENIING AND ACCELERATING IINTEGRATIION One People, One Destiny August 2011
- econ.worldbank.org/wdr/wdr2005/

- Elizabeth Asiedu:Foreign Direct Investment in Africa: The Role of Natural Resources, Market Size, Government Policy, Institutions and Political Instability, University of Kansas
- FDI in developing countries and economics in transition :Opportunities, Dangers and new challenges.
- Heiner Schulz: Political Institutions and Foreign Direct Investment in Developing Countries: Does the Sector Matter? University of Pennsylvania, 2007
- Joseph P.H.Fan& others, Institutions and foreign direct investment: China versus the rest of the world, world development,2009, www.elsevier.com\locate\worlddev.
- Jenny Rebecca Kehl : Foreign investment and domestic development: Multinational and the state, Lynne Rienner publishers,USA,2009.
- Matthias Busse, Carsten Hefeker, Political Risk, Institutions and Foreign Direct Investment, Hamburg Institute of International Economics,2005.
- Nabamita Dutta& San Jukta Roy: Foreign direct investment, Financial development and political risks, west Virginia University, MPRA paper, No.10186, 2008
- New challenges, new opportunities: African agriculture in the 21st century ,Presentation of the Rural Poverty Report 2011 in Cape Town
- Ntwala Mwilima: Foreign Direct Investment in Africa, Labor resources and research institute, Africa Labor research network,sep,2003.
- Ourvashi Bissoon Can Better Institutions Attract More Foreign Direct Investment (FDI)? Evidence from Developing Countries International Research Journal of Finance and Economics, ISSN 1450-2887 Issue 82 (2012)
- Quan Li: Democratic Institutions and Expropriation of Foreign Direct Investment, Pennsylvania State University, 2005.

- Robert J. Shaphno: Foreign direct investment in developing nations: Issues in telecommunication and the modernization of Poland, council for European investment security,2011.
- Selen Guerin& Stefano Manzo cchi:Political Regime and vs. Horizontal FDI .Luiss Lab of European Economics, llee working document.no 49, 2007.
- The Norwegain council for Africa: Political Platform, Afrika.no
- The role of Foreign Direct Investment in Development www.seatini.org
- Tim Buth& Helen V.Milner: Politics of Foreign Direct Investment into Developing Countries: Increasing FDI Through International Trade Agreements, American Journal of Political Science, Vol 52,No4,2008.
- Tyson Roberts: Political Institutions and Foreign Direct Investment in Developing Countries: Does Policy Stability mean more to investors than democracy or property right,2006.
- The foreign investment advisory service :foreign direct investment and economic development, what do the states need to do? for capa city development workshops& global forum on reinventing government on globalization, role pf the state and enabling environment sponsored by the united nations، Marrakech، morocco، December 10-13،2002.
- trancparency.org
- World Bank: Global Economic Prospects, Assuring growth over the medium term January 2013
- World Bank: Africa Development Indicators 2011
- World Bank: Improving the Investment Climate in Sub-Saharan Africa, Nepad, OECD conference, Brazzaville ,12-12-2006

Egypt and investment and export opportunities in Sub-Saharan Africa

Abstract: The sub-Saharan Africa region enjoys many natural and human resources that are capable of providing many investment opportunities, whether present or future. It has led to a feverish competition between the international powers to try to control this region, especially with the crises that the world is facing now. Despite this competition, we find that Egypt's utilization of the available resources and the tremendous export opportunities in Africa are very modest compared to its historical, geographical and political standing, as well as the capabilities of the Egyptian economy that have not yet been exploited. On the other hand, we find that there are many challenges facing Egypt in taking advantage of investment and export opportunities to sub-Saharan Africa. This requires preparing a strategy to maximize the use of investment and export opportunities in this region.

Key words: Sub-Saharan Africa, investment and export opportunities, challenges and coping factors